مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: المسؤولية القانونية عن رفع مستوى التعليم في العراق بالتركيز على القاعة الإمتحانية – دراسة مقارنة
اسم الكاتب: م.د. يحيى حميد عيسى المحيسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1203
تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 23:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة العلوم القانونية والسياسية
عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية بلاد الرافدين الجامعة - 2020

المسؤولية القانونية عن رفع مستوى التعليم في العراق بالتركيز على القاعة الإمتحانية - دراسة مقارنة

Legal responsibility for raising the level of education in Iraq Focusing on the examination hall - Comparative study

الكلمة المفتاحية: المسؤولية القانونية، مستوى التعليم، العراق، القاعة الإمتحانية.

Keywords: Legal responsibility , the level of education, Iraq, the examination hall.

م. د. يحيى حميد عيسى المحيسن

كلية اليرموك الجامعة

Luctrer Dr. Yahiya Hameed Issa Al Mihesin
Alyarmok University Collage
E-mail: Yousif0issa@gmail.com

ملخص البحث

Abstract

عمل مدير القاعة الإمتحانية امانة ومسؤولية، فالقيود المعتبرة في داخل القاعة ضرورية لضمان قياس المستوى العلمي، ويتكافأ مع الهدف الذي تم رسمه لكل مرحلة من مراحل التعليم خصوصا في الدراسات الاولية.

وبالرغم من وجود وسائل متعددة تدخلت لتزيد من تفاقم الخروقات في القاعات الإمتحانية منها: التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال، ومنها ما يتعلق بالنمو غير الطبيعي لبعض المظاهر الاجتماعية والسياسية. كل تلك العوامل تظافرت لاضعاف السيطرة على القاعة الإمتحانية.

وعليه لابد من الارتقاء بوسائل ضبط القاعة الإمتحانية، وهذه لا تتحقق الا عندما نعيد عملية ممارسة الغش الى مكانها الواطئ والنظرة اليها بانها ظاهرة غير مقبولة، من قبل المجتمع وتلك مهمة مسؤولية الجميع، بهذه الثقافة تنتصر الاخلاق والقيم وقواعد القانون المنظمة للسلوك الانساني، عندها تسمو النفوس الكبيرة، وتنتصر المسيرة العلمية لتكون قاعدة لخلق كوادر البناء، وتأخذ الجامعة دورها التربوي ولكن لا نتطير من وجودها فهي كحالة غير طبيعية موجودة في جميع المجتمعات وعليه يجب التعامل معها بانها حالة مرفوضة ولكن لا تبعث على اليأس بمعنى ان لا تعطى اكثر من حجمها.

المقدمـــــة

Introduction

إن تسارع التطور العلمي باغت توقعات الانسان فقدم له وسائل كانت إلى فترة قريبة من الخيال العلمي، لكن في نهاية القرن العشرين على نطاق ضيق وفي بداية القرن الحادي والعشرين دخلت ميدان الخدمة العامة، واصبحت ممكنة الاقتناء من حيث الحجم ومن حيث الكلفة، هذا التطور انتقل بالحياة وبالممارسات إلى لون جديد، جاء سريعا ومتلاحقا، بحيث ان المشرع اصبح بحاجة إلى بذل جهد كبير لكي يواكب ويؤطر هذه الاعمال والسلوكيات وينظمها بقواعد قانونية جديدة ولكنه بقي متخلفا في بعض المجالات رغم صدور قوانين في معظم الدول تنظم طريقة التعامل والتبادلات التجارية من خلال الانترنيت، وقد عمد القضاء العراقي إلى اصدار قرارات لمواجهة مثل هذه الحالات في ميدان الاحوال الشخصية وميدان الخصوصية والتهديد وقضايا الامتحانات والغش الإمتحاني، حتى نجد ان اوراق معظم القضايا لا تخلو من صور منقولة عن اجهزة الاتصال.

إن ترك استخدام هذه الاجهزة الذكية دون ضوابط تقيد استعمالها لها من الخطورة التي ربما تفسد عمليات التقييم في الاختبارات الطلابية مما يؤثر في مستوى التعليم.

ومن هذه الزاوية سنتوقف هنا لنبين المسؤولية التقصيرية لمدير القاعة الإمتحانية، وما ينبغي من قواعد ساندة للوصول بالامتحانات إلى الاهداف المرسومة لها.

وبموجب ذلك سنركز دراستنا على الامتحان كأمانة وسبيل تقييم علمي ومسؤولية. ويقتضي ذلك ان نوضح بعض التعاريف ونبين القيود المعتبرة في القاعة الإمتحانية ثم نتائج المراقبة واعباء مسؤولياتها، كما نتطرق إلى المراقبة من حيث الشكل والموضوع، ونتوقف عند العوامل التي يمكن ان تفسد المراقبة، فضلاً عن المستجدات في متابعة القاعة الإمتحانية من خلال الكلية ذاتها (بواسطة الكاميرات)، أو المراقبة الوزارية اللاحقة.

ولذلك ستتضمن الورقة التفاصيل التالية:

المبحث الأول: الامتحان امانة ومسؤولية.

المطلب الأول: تعاريف.

الامتحان، مدير القاعة الإمتحانية، القاعة الإمتحانية، وسائل الاتصالات الحديثة، الكاميرات.

المطلب الثاني: القيود القانونية المعتبرة في القاعة الإمتحانية.

المبحث الثاني: نتائج المراقبة واعباء مسؤولياتها.

المطلب الأول: المراقبة شكلاً وموضوعاً.

المطلب الثاني: العوامل الفاعلة في افساد اهداف المراقبة.

المبحث الثالث: العوامل المستجدة في متابعة القاعة الإمتحانية.

المطلب الأول: سلطات الكلية.

المطلب الثاني: سلطات الوزارة.

النتائج.

التوصيات.

المصادر.

المبحث الأول

First Section

امتحان الطالب امانة ومسؤولية

The student exams honesty and responsibility

لدينا مصطلحات في هذا المضمار تحتاج إلى تحديد ثم نبين القيود القانونية المعتبرة في القاعة الإمتحانية

المطلب الأول: تعاريف[1]:

First Requirement: Definitions:

1. الامتحان: هو عمل قانوني يتحقق من خلال اجتيازه للطالب احقية الانتقال من مرحلة دراسية إلى مرحلة دراسية اعلى في دراسته حتى يبلغ السقف المحدد للدراسة، ويمنح الطالب بعدها شهادة التخرج، هذا العمل يخضع لضوابط محددة على شكل تعليمات ملزمة للجهات التعليمية.

2. مدير القاعة الإمتحانية: وهو احد الأساتذة التدريسيين المكلف بواجب ادارة القاعة خلال ساعات الامتحان وتُحدد لهُ التعليمات صلاحيات و تلزمه بواجبات، لا يستطيع تجاوزها، بموجبها يتابع عمل المراقبين في القاعة، وما يحتاجه الطلبة من اجل توفير اجواء إمتحانية مناسبة تساعدهم على صفاء الذهن لإجابة الاسئلة.

3.القاعة الإمتحانية: هو مكان محدد تؤدي داخله مجموعة محددة من الطلاب الامتحان وقد يكون مغلقا وقد يكون مكشوفا، تنظم فيه مقاعد الجلوس للطلبة وفقا للحاجة الإمتحانية، وبما يمنع اتصال الطلبة وتبادلهم الآراء اثناء اداء الامتحان، ولكل ممتحن مقعد محدد يثبت عليه اسمه ورقمه وفرع دراسته ومرحلته الدراسية، وهناك خارطة ورقية لدى اللجنة الإمتحانية تطابق واقع القاعة الإمتحانية.

4.وسائل الاتصالات الحديثة: وتشمل كل المصنعات التكنولوجية التي اصبحت بمتناول العامة وتكون سهلة وممكنة الاستخدام، مثل الموبايل واللابتوب، والايباد، وسماعة الاذن والبلوتوث،

وهذه استخدمت حسب الحالة كوسائل للغش في الامتحانات، ولكونها اصبحت من الثقافة العامة فلم يعد مهماً وصفها.

5. الكاميرات اجهزة تصوير لها القدرة على الاحتفاظ بالصورة لفترات زمنية حسب قدرة سعات الخزن فيها، تثبت في القاعات الإمتحانية يمكن العودة اليها لمعرفة الحالات التي حصلت في القاعة الإمتحانية.

وبذلك تكون العملية الإمتحانية مصورة منذ بداية الامتحان إلى نهايته بما فيها حركة واجراءات مدير القاعة الإمتحانية والمراقبين ونرى في هذا الباب ان يجري تقييم يومي لحسن ادارة القاعات من لدن رئيس اللجنة الإمتحانية، وتفاعل المراقبين، ويدخل ضمن تقييمهم. والوقوف عند الخروقات التي حصلت في هذه القاعة أو تلك، حتى تلك التي حسمت من قبل المدير وفقا لصلاحياته، واذا تطلب الامر يستدعى الطالب أو ولي امره ويبصر بسلوك ولده أولاً بأول وحتى في الامتحانات الشهرية لمتابعة الجانب التربوي.

المطلب الثاني: القيود القانونية المعتبرة في القاعة الإمتحانية:

The second requirement: legal restrictions in the examination room:

الامتحان كعمل قانوني، تكون مسؤولية تنفيذه على عاتق اللجنة الإمتحانية، وتنظمه قواعد التعليمات الخاصة به، وتتناول التعليمات الإمتحانية: تنظيم جلوس الطلبة، تنظيم وتوزيع المراقبين والدفاتر والاسئلة، حدود سلطات المراقب وكذلك حدود سلطات مدير القاعة الإمتحانية[2].

1. تنظيم جلوس الطلبة:

1. Organizing student seating:

تقوم اللجنة الإمتحانية بتوزيع وتنظيم جلوس الطلبة في القاعة الإمتحانية، فيكون لكل طالب مقعد مخصص للامتحان، وعند عدم حضوره لأي سبب يبقى المقعد شاغرا، المقاعد والاسماء مثبتة من قبل اللجنة الإمتحانية على خارطة ورقية تحتفظ بها اللجنة وتسلم صورة منها إلى مدير القاعة عند استلامه الدفاتر، تبعاً للأمر الصادر بالتكليف من لدن رئيس اللجنة

الإمتحانية، ومن الجدير بالذكر ان نبين ان وصف مدير قاعة غير ثابت فقد يكون اليوم مديرا لهذه القاعة وغدا لغيرها أو مراقباً تحت امرة مدير في قاعة اخرى

إن العملية التربوية في امتحان الطلبة لا تعتمد البيروقراطية في العمل وانما التعاون والتكاتف خدمة لإنجاز التكليف الصادر لمدير القاعة وللمراقبين، بذلك فان توزيع الادوار، بين المكلفين بهذا الواجب يتم بناءً على الحرص، كما ان الواجب الاساس الذي تنطلق منه ادوار جميع المكلفين هو الشعور بالارتقاء بالأبناء _ الطلبة _ إلى المستوى الذي تنشده هذه العملية التربوية.

2. **تنظيم توزيع المراقبين** :

2. Organization of the distribution of observers:

يحدد عدد المراقبين في القاعة حسب الحاجة وحسب حجم القاعة الإمتحانية، ويقوم مدير القاعة بتكليفهم بواجبات الضبط وتسجيل الحضور فضلاً عن توزيع الدفاتر والاسئلة ثم يكون انتشارهم في القاعة بشكل يحقق الاشراف الدقيق على الممتحنين، بشرط ان لا يشكل عبئا على الطالب بما يربكه، والمقصود بالعبء هنا هو عدم التركيز على طالب دون سواه بشكل يخلق حالة من الشعور ان الجميع تحت انظار المراقب ورعايته بآنٍ واحد، ذلك لوحدة الغرض والهدف، كما يجب ان يحضر في بال المراقب ان الطالب في حالة شد نفسي يجب ان يوفر له مجال ليستريح من هذا الشد ومن عوامل توفير ذلك هو الهدوء، فقدر الامكان ينبغي ان يحافظ على الهدوء داخل القاعة الإمتحانية وان يسعى المراقب ومدير القاعة إلى ان يكون التعامل بعيدا عن الفوضى حتى في حالة وجود خطأ يقتضي المعالجة. ان الطالب اثناء الامتحان قد ينسى الاجابة الصحيحة بسبب التوتر لذلك يحتاج ان يتأمل والتشويش مانع اكيد من استرجاع المعلومة

3. **حدود سلطات المراقب**:

3. The limits of the observer's authority:

الهدف من وجود رقابة داخل القاعة الإمتحانية[3] هو لمنع وقوع الغش اثناء الامتحان، اذن نحن امام جريمة محددة، وهذه الجريمة واجبنا ان نمنع وقوعها، أي نمنع وقوع الافعال المادية

المكونة لها ولا نسعى إلى الدفع باتجاه تكامل تلك الاركان المادية، فالغش كفعل معاقب عليه يشكله صورتان الاولى هي الغش كفعل مادي والثانية اوسع منها وهي محاولة الغش، إذا الاركان المادية للغش تتحقق في عملية الاستعمال، فالطالب الذي يخرج ورقة أو يستعمل سماعة اذن أو يتوصل إلى الاجابة من خلال اية وسيلة اخرى بما فيها استعمال اللواصق أو الكتابة أو الاشارة كل هذه الافعال وغيرها تشكل أركاناً مادية لجريمة الغش، فان تم ضبط الطالب في عملية غش، فان التعليمات الخاصة بالغش تكون واجبة التطبيق، على ان يمسك الدليل، ويربط مع الدفتر الإمتحاني، ويكتب من قبل المراقب شهادته، وتسلم إلى مدير القاعة الذي يأخذ بدوره الدفتر والدليل. لكن احيانا يحاول الطالب التخلص من الدليل المادي للغش، بطرق متنوعة منها ان يلقي بالغش إلى الارض ليكون له مجال ان هذا الدليل ليس عليه وغير مسؤول عنه انما موجود في مكان لا علاقة له به، وتعالج هذه باعتبار ان الطالب حاول الغش بشهادة المدير ومن كان مسؤولاً عن مراقبته، وتطبق بحقه التعليمات. اما كيف تطبق التعليمات فان الطالب يبقى في محله ويطلب حضور رئيس اللجنة أو احد اعضائها ثم يخرج الطالب من القاعة الإمتحانية بانتظار اصدار امر اعتباره راسبا لتلك السنة.

ليس للمراقب تغيير مواقع جلوس الطلبة الممتحنين، من محل إلى اخر، وليس له ان يبعث شعور عدم الارتياح في نفسية الطالب بأية وسيلة من الوسائل وكثيرا ما يحصل الشد بين الطالب والمراقب خصوصا إذا كان فارق السن بين الاثنين قليلاً، لذلك يتطلب من اللجنة الإمتحانية ان تراعي ذلك عند اختيارها المراقبين ويعتمد نجاح المراقب في مهمته على عوامل عقلية وقدرات شخصية، كما ان الجانب النفسي والتجربة التي يتميز بها المراقب عن سواه مهمة جدا وذات تأثير على التعامل مع الطلبة اثناء الامتحان.

4. **حدود سلطات مدير القاعة**:

4. Limitations of the Hall Manager's authority:

لمدير القاعة ان يطبق التعليمات على كل من هو داخل القاعة، ان العبارة (داخل القاعة) تشير إلى ان مدير القاعة تنتهي سلطته عندما يغادر الطالب القاعة، حتى ولوتبين لمدير القاعة ان الطالب الذي سلم دفتره كانت عليه ملاحظة سلوكية اثناء الامتحان، فان استطاع

تثبيتها عليه قبل مغادرته القاعة فان ذلك له وان لم يستطع فليس له ملاحقة ذلك خارج القاعة، ومن الامثلة، لو ان الطالب بعد خروجه قد صرح لاحد زملائه انه غش في الامتحان ولم تستطع جهة المراقبة ان تضبطه اثناء الامتحان وقد سمعها المدير أو احد المراقبين فلا يجوز المناداة عليه ومحاسبته عن عملية غش وفقا للتعليمات، وارى ان تطور هذه التعليمات وتحدث بحيث يكون الطالب الذي يثبت من خلال الكاميرات انه مارس الغش أو من خلال مقارنة النص مع زميله، أن يعد غاشاً وتطبق بحقه التعليمات، المهم ان المسؤولين في القاعة يتقيدون بتلك التعليمات، سواء مع الطلبة الممتحنين أو مع الاخرين من المراقبين وحتى عمال الخدمة[4].

ولذلك فان شخصية مدير القاعة عنصر مهم في توفير اجواء إمتحانية هادئة، ولها دور فعال في حسم الاخطاء ومعالجتها في مهدها سواء كان مصدرها الطالب ام المراقب فالجميع ضمن مسؤولية مدير القاعة.

ويكون له الراي الحاسم في مواجهة الحالات. لذلك فان سلطاته تضمن تحقيق اجواء إمتحانية تساعد الطلبة على اجتياز الامتحان وتحافظ على الاسلوب العلمي المرسوم لأداء الامتحان، كما يسعى المدير إلى ضمان حقوق الطالب كطالب وكإنسان، وتقديم الرعاية له طيلة مدة وجوده داخل القاعة الإمتحانية[5].

المبحث الثاني

The second Section

نتائج المراقبة واعباء مسؤولياتها

Monitoring results and burden of responsibilities

النتيجة المرغوبة من عملية المراقبة داخل القاعة الإمتحانية هو ان يجري الامتحان وفق التعليمات الصادرة بشأنه مركزيا، ومتعارف عليها، دون اية معوقات تخل بالعملية التربوية وذلك بان يدخل الطالب القاعة الإمتحانية وكان قد عرف رقم مقعده في هذه القاعة من خلال الاسماء المعلنة في لوحة الاعلانات، يتم التأكد من هويته بعد ان يأخذ المقعد المخصص له، وثم يستلم الدفتر الإمتحاني ويثبت المعلومات المطلوب تسجيلها في المكان المخصص على غلاف الدفتر، وبعد ان يستلم الاسئلة يبدأ الاجابة عنها بحرية وهدوء، دون الاستعانة باي شخص اخر، وبطريقة تسمح للهدوء ان يعم ليتمكن زملاؤه من الاجابة عن الاسئلة والجميع يشتركون بخلق الهدوء والمحافظة عليه ويسجل اسمه في قائمة الحضور ويوقع أزاءه. وبعد ان ينجز اجابته يسلم الدفتر ويتم التأكد من المعلومات المثبتة على غلافه ضمن الوقت المحدد. ويغادر القاعة وبالتالي تنتهي علاقته بالقاعة الإمتحانية[6]، وقد عرض ذلك بدعوى امام محكمة القضاء الاداري[7].

ولا بد هنا من مناقشة عملية المراقبة شكلا وموضوعا والعوامل التي يمكن ان تفسد هذه الممارسة.

المطلب الأول: المراقبة شكلاً وموضوعاً:

The first requirement: observation in form and in content:

من حيث الجانب الشكلي فأن القاعة لها مدير مسمى ومعلن في قائمة الامتحان لذلك اليوم وكذلك المراقبون تمت تسميتهم، اما الطلاب فهم وفق الجدول مثبتة اسماؤهم ومرحلتهم ومقاعد جلوسهم.

اسماء الطلبة المثبتة على المقاعد يجب ان تكون مطابقة للخارطة الصادرة من اللجنة الإمتحانية والتي تكون بحوزة مدير القاعة، ليس لمدير القاعة سلطة تقديرية بنقل الطالب إلى قاعة اخرى اثناء الامتحان، تحت أي وصف كان، وان حصل مثل هذا الاجراء فانه يعني تخطي

لضوابط التعليمات الإمتحانية. كما ان موضوع الممارسة الإمتحانية محدد وفق الجدول، وللطالب ان يجيب عن الاسئلة دون الاستعانة باي شخص اخر أو اية وسيلة ثانية من الوسائل المساعدة، وبذلك فالطالب لا يصطحب معه غير الادوات المسموح بها والمصرح بانها ضرورية كي ينجز الطالب مهمته.

الجميع على دراية تامة بواجباتهم، فالمراقبون يعرفون واجباتهم من توزيع الدفاتر إلى الاسئلة إلى تثبيت اسماء الحضور ومن ثم منع اية ممارسة غش ممكن ان تحصل، كذلك تلبية احتياجات الممتحنين المشروعة بعد العودة إلى مدير القاعة ان كان لها مقتضى وتترك المعالجة لسلطة المدير التقديرية ووفقا للتعليمات.

فالمدير هو المكلف بواجب ادارة القاعة خلال مدة الامتحان، وعليه ان يراعي المشروعية في اثناء عملية الادارة، فهو يتلقى التعليمات ابتداءً من خلال ايجاز رئيس اللجنة الإمتحانية للمدراء ومن ثم معالجاته الآنية ان كان لها مقتضى[8].

موضوع المراقبة: هي تصرفات الطالب اثناء الامتحان، وهنا المشكلة، إذ إنَّ منحدرات الطلبة الاجتماعية مختلفة، واعمارهم وتكوينهم النفسي والاجتماعي ايضا مختلفة، فضلاً عن نوع الاسئلة التي توجه لهم جميعا تشترك في تكوين ردود الافعال داخل القاعة الإمتحانية، فعملية الضبط بموجب ذلك لها ديناميكية خاصة، قد يؤدي إلى انفراطها أي خلل يتأتى من العوامل التي ذكرنا، ويكون دور المدير دور المبدع في معالجة الحالة لا دور الآلي الذي ينحصر دوره بمطابقة الحالة مع الوقائع انما له سلطة تقديرية، فلا كل حركة طالب هي نقل، ولا المعالجات هي ذاتها بصورة نمطية، فقد يكون قرار المعالجة هاضما لبعض الحقوق لكن مصلحة القاعة الإمتحانية والمصلحة العامة المرجوة من الامتحان تستحق هذه التضحية، ولذا يجب ان يكون مدير القاعة شجاعا في مواجهة الاحداث، ومبادرا ويتحمل المسؤولية، كما ان المراقب الذي هو في امرة مدير القاعة، يجب ان يكون مطمئنا إلى ان قرارات المدير قرارات مسؤولة فلا يكون عبئاً مضافا على مدير القاعة، وان يعرف ان المدير عندما يعطي قرارا للمعالجة فهو نابع من الحرص على مصلحة الطالب والمصلحة العامة، وملتزما بالتعليمات.

فما هي العوامل التي تفسد عملية المراقبة ؟هذا هو موضوع المطلب الثاني

المطلب الثاني: العوامل الفاعلة في افساد عملية المراقبة داخل القاعة الإمتحانية:

The second requirement: the factors involved in spoiling the observation process in the examination room:

إن المراقبة قبل الان كانت تنحصر في منع دخول الكتب والملخصات والاوراق وما له علاقة بالمادة. أياً كان الشكل الذي تكون عليه إلى داخل القاعة الإمتحانية[9]، فضلاً عن منع اتصال الطلبة ببعضهم البعض لتبادل الآراء حول الاسئلة وحلها داخل القاعة، لكن المتغير الجديد في المواصلات والاتصالات ودخول عالم الانترنيت جعل للهاتف النقال دور كبير في عمليات الغش، لان الهواتف الذكية تحتوي برامج، توفر المعلومة المطلوبة، واي فرصة لخلو الطالب بهاتفه النقال يجعله يحصل على الاجوبة، هذا من جهة ومن جهة اخرى، يمكن تخزين الاجوبة مسجلة على الهاتف، وطريقة ثالثة هي استخدام خاصية البلوتوث، إذ يتم الاتصال بالطالب الممتحن من خارج القاعة الإمتحانية ويتم ايصال الاجابات.

ولا قيمة هنا للمراقبة، لما كان هناك اتصال واستلام وعندها يكون الطالب المتلقي لعملية الغش هادئاً ومنصتا فقط لما يرده عبر سماعة الاذن، وعملية جلوسه لا تثير انتباه المراقب، كما ان التطور في وسائل الاستنساخ وفر للطالب تصغير المادة اثناء التصوير وجعل هناك امكانية لطبعها على شفافات لاصقة بإمكان الطالب الذي ينوي الغش لصقها على اماكن هو يختارها منها ثابت وهو مقعد الامتحان أو الحائط المجاور لجلوسه وحتى على القلم الجاف أو قنينة الماء التي يجلبها معه.

من جانب اخر فالبشر غير متساوين في القدرات الشخصية، فهناك من لا يصلح مراقبا من حيث تكوينه الشخصي، وحتى هيكله، مما يجعل الطالب غير مؤمن بقدراته، ويبدأ يقاوم توجيهاته داخل القاعة لسحبه من حياديته إلى مركز الخلافات الشخصية، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية التي تربط بعض المراقبين ببعض الطلبة مما يجعل الاداء غير متوازن احيانا، ويجب ان لا يأخذ ذلك المراقب بان نتيجة الطالب الممتحن تتعدى حدود مصلحة الطالب وتتصل بحدود مصلحة الكلية أو القسم في التقييم افساد الغرض المطلوب من اداء الامتحان وان غزى

هذا النوع من التفكير المراقب فنكون امام مشكلة كبرى ولكن يجب ان نكون على بينة ان الادوار جميعا تتظافر من اجل ان يكون الامتحان مرشحة جيدة لفرز العناصر الاكثر كفاءة ولم يكن مكافحة الغش فقط في قطاعاتنا التربوية فهناك امثلة والوان في الدول الان المحسوبة على الصف الأول ومنها الصين حيث تستخدم وسائل علمية لمنع البدلاء الذين يمكن ان يحضروا بدل الممتحن والامتحان بالنيابة عنه، وتستخدم وسائل علمية جدا متطورة لمنع الغش، فاذن المشكلة عامة لكن مواجهتها واجب.

المبحث الثالث

Third Section

السلطات المستجدة في متابعة القاعة الإمتحانية

New authorities to follow the examination hall

للتطورات التي حصلت والنتائج السلبية المترتبة على تلك التطورات فأن الوزارة والكلية اخذتا سبيل التدخل لأجل حماية العملية التربوية الإمتحانية وسيعني هذا المبحث بإجراءات كل منهما[10].

المطلب الأول: سلطات الكلية:

The first requirement: College Author it:

إن عميد الكلية يملك سلطات مخول بها ومؤتمن عليها، تلك السلطات تتعلق بمصلحة عامة وهي ان يستمر مرفق التعليم ويتطور، سواء كان هذا المرفق محكوم بقواعد القانون الخاص (اهلي) أو بقواعد القانون العام، لان الحالتين توصلان إلى تحقيق المصلحة العامة، وفي ضوء ذلك يأتي الاشراف العلمي من لدن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على المسيرة التعليمية للكليات الاهلية، هذه الصلاحيات، يمارسها عميد الكلية أو رئيس الجامعة الاهلية للحفاظ على الاهداف التي من اجلها انشئت الكلية، فهو يراقب سير العملية الإمتحانية، ويتقصى ان كانت الاسئلة شاملة ومتناسبة مع الجهد المبذول لإيصال المادة العلمية للطالب بالتعاون مع رئاسة القسم[11].

من خلال التواجد في الكلية للعميد أو المعاون يتم حسم الحالات التي تحتاج إلى اجراء اداري حاسم، عندما يتم عرضها من قبل ادارة القاعة موثقة.

المطلب الثاني: سلطات الوزارة:

Second Requirement: The Ministry Authority:

نلاحظ ان الوزارة اخذت بالرقابتين، الرقابة القبلية وذلك من خلال لجان الوزارة لتفقد سير الامتحانات، وتطور الامر إلى الاخذ بالرقابة اللاحقة من خلال متابعة تسجيل الكاميرات المنبثة في القاعات الإمتحانية التي تسجل تصويراً لأيّ حالة تحصل داخل القاعة الإمتحانية. وبموجب ما يثبت في تقارير خبراء فحص تسجيل الكاميرات، تتخذ الوزارة بعد تشكيل لجنة تحقيقية قرارات وفق القانون والسلطات المخولة لها، لكن هذه المرة الوزارة تركز على العمادة ورئاسة القسم ومدير القاعة لمناقشة السبل التي يمكن ان ترتقي بالعملية التربوية وترمم حالات الخلل ان وجدت.

من جملة ما تقدم نجد ان هناك تواصلاً وتعاضداً من اجل انجاح العملية الإمتحانية فالامتحان ليس غاية وانما هو وسيلة تسمح لنا باستخدام مقياس لتحديد درجة القابلية العلمية للطالب وكذلك التكافؤ بين الطلبة، فمن غير الصحيح ان يتساوى الطالب الذي بذل جهدا مع الطالب الذي لم يبذل أي جهد ويعتمد اساليب خاصة ليكون في الصفوف الاولى، لان ذلك يوصل بلا ادنى شك إلى فشل العملية التربوية والعلمية.

الخاتمـــــــة

Conclusion

من خلال الدراسة مقارنة بإجراء الامتحانات الطلابية في الهند، التي تعتمد اسلوبا مختلفا عما يجري لدينا، هذا الاسلوب جاء نتيجة لتنظيم تعليمي خاص، وهو ان الكلية الرسمية واحدة يكون تحت جناحها عدد كبير من الكليات، فمثلا جامعة بونا في مدينة بونا في مقاطعة مهارشتا تضم تحت جناحها 374 كلية والكليات درجتها اقسام تتبع إلى عمادة واحدة فعميد القانون هو شخص واحد بينما يتراس الكليات رئيس قسم وجامعة بهاراتي في بونا ايضا تضم تحت جناحها جميع الكليات الاهلية ويزيد عددها على 200 كلية.

لكل من جامعة بونا وجامعة بهاراتي مركز امتحاني، المركز الإمتحاني، له نظام خاص، إذ ان الطالب في بداية الفصل الدراسي يشترك في المركز لحجز مقعد امتحاني مقابل ثمن يساوي ما سوف تقدم له من اسئلة، خدمات، المراقبة والدفاتر واعداد اماكن الامتحان وتصحيح الدفاتر، النتائج الإمتحانية يعلنها المركز ويحتفظ بها عند المراجعة أو الاعتراض اما دور الكلية (القسم) فينحصر بتزويد المركز بدرجات السعي في نهاية الفصل وهناك نظام لكيفية احتساب نتيجة السعي الفصلي بالتناسب مع النتيجة الإمتحانية التي يحصل عليها الطالب في الامتحان الذي يجريه المركز الإمتحاني. وحبذا لو اتبعنا هذا النموذج.

أولاً: الاستنتاجات:

Firstly: Conclusions:

أما النتائج التي افرزتها دراستنا فهي:

1. هناك خلل في الاداء الإمتحاني سببه التطور التكنولوجي الحاصل مما يكون من المقدور وفق الامكانات المتاحة حاليا منعه.
2. الظروف الاجتماعية في العراق بعد عام 2003فرضت لوناً للحياة هذا اللون له ايجابياته، لكنه لا يعدم السلبيات، ومنها تعدد مراكز القرار الذي يرافقه احيانا عدم انضباط.
3. لابد من النجاح في ايجاد صيغة صحيحة للأداء العلمي الذي سيعتمد عليه البلد ومستقبل الاجيال.

4. ان الغش حالة سيئة يمتد تأثيرها إلى كل حياة الفرد، فهو يجعل الطالب يعتبر الوصول إلى الغايات هو الغش وليس الارتقاء.

ثانياً : **التوصيات**:

Secondly: Recommendations:

1. إذا لم تتكافىء الحلول مع التحديات نصل إلى نتيجة هي الفشل.
2. لمعالجة الخلل ينبغي ان نجفف مصادره أولاً وذلك بان نفصل مصلحة الكلية والتدريسيين ورئيس القسم عن نتيجة الامتحان فلا يكون الامتحان معيارا لأهلية اولئك وتقييمهم، وتنحصر نتيجة الامتحان بالطالب.
3. لا باس ان نأخذ بتجارب الشعوب في عملية اداء الامتحان وخصوصا التجربة في الهند أو الصين .
4. اعتماد الاسئلة الفكرية التي تعتمد على حجم استيعاب الطالب للمادة الإمتحانية، ولا ينفع معها وسائل الغش حتى الاليكترونية منها لكون الوقت مقسم بدقة على الاسئلة واي تباطؤ بانتظار الاجابة يؤدي إلى ضياع الوقت.
5. اعتماد تقارير تدقيق الكاميرات واعتبار ما يظهر فيها من غش دليل كاف على اعتبار الطالب قد غش وان غادر قاعة الامتحان على ان تصدر بذلك تعليمات تعلن للكافة.
6. التدقيق اللاحق للإجابات فان كانت مطابقة للكتاب نقلا وصلت إلى الطالب بأية وسيلة، تطلب اولياته الإمتحانية الشهرية، وتطابق، فان ظهر تباين يعتبر غشاً ونكرر ان تتضمنه تعليمات معلنه للكافة.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) الانظمة والتعليمات الخاصة بالامتحانات والتقويم والشهادات.

(2) تعليمات وزارة التربية في عملية فحص الدفاتر الإمتحانية 2016/1/31.

(3) القضية 3675/ق/2019 .

(4) القضية 3493/ق /2019.

(5) حسين ابو اشكنا ،وسامي ، لوائح ونظم الامتحانات وشؤون الطلبة لجميع المراحل التعليمية ورياض الاطفال ، وزارة التربية السعودية ، دون ط، دون ت.

(6) القضية 2530 /ق /2019.

(7) القضية 3886 /ق/2019.

(8) قانون تنظيم الجامعات في دمشق رقم 6 لسنة 2006.

(9) التعليمات الإمتحانية الخاصة بحالات الغش ، جامعة دمشق و الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل م د /وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

(10) القضية 3887/ق /2019.

(11) القرار رقم 131لسنة 2019 في مصر ، المنشور في جريدة اليوم السابع في مصر ،في 2019/11/4

المصـــــــادر

References

الانظمة والتعليمات الخاصة بالامتحانات والتقويم والشهادات :

I. **تعليمات وزارة التربية في عملية فحص الدفاتر الإمتحانية 2016/1/31.**

II. **قانون تنظيم الجامعات في دمشق رقم 6 لسنة 2006.**

III. **القرار رقم 136لسنة 2019 في مصر، المنشور في جريدة اليوم السابع في مصر، في 2019/11/4.**

IV. **المرسوم التنفيذي رقم16_ 227 ذي القعدة 1437،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51 في 25،غشت 2016.**

V. **حسين ابو اشكنا، وسامي، لوائح ونظم الامتحانات وشؤون الطلبة لجميع المراحل التعليمية ورياض الاطفال، وزارة التربية السعودية، دون ط، دون ت.**

VI. **اجراءات وشروط التقدم لامتحانات طلاب الاردن في الخارج، العام الدراسي 2019/2018.**

VII. **قوانين خاصة بالوظيفة العمومية في الجزائر، دون ط، دون ت.**

VIII. **المنشور رقم 657المورخ 17/اوكتوبر 2019 في الجزائر، دون ط،دون ت.**

IX. **قانون تنظيم الجامعات فبما يتعلق بالامتحانات في الجزائر المرقم 9،8 لسنة 1957، دون ط،دون ت.**

X. **الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل م د /وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .**

XI. **امتحان المعادلة البريطانية P L A B.**

المواقع الالكترونية :

I. *www>al_ain.com* **الهند حاولت منع الغش فتغيب نصف مليون طالب.**

II. *You Tub* **طرق مبتدعة في مكافحة الغش في الصين.**

القرارات القضائية العراقية :

I. **القضية 3675/ق/2019.**

II. **القضية 2530/ق/2019.**

III. **القضية 3887/ق/2019.**

IV. **القضية 3493/ق/2019.**

V. **القضية 3886/ق/2019.**

Legal responsibility for raising the level of education in Iraq Focusing on the examination hall - Comparative study

Luctrer Dr. Yahiya Hameed Issa Al Mihesin
Alyarmok University Collage

Abstract

The work of the exam room director is faithful and responsible. The restrictions considered inside the hall are necessary to ensure the measurement of a scientific level, commensurate with the goal that has been drawn for each stage of education, especially in elementary studies.

Despite the existence of multiple means that have intervened to exacerbate the violations of the examination halls, including: technological development and means of communication, including those related to the abnormal growth of some social and political aspects, all of these factors combined to weaken control of the exam room.

Therefore, the means of controlling the examination room must be upgraded, and this is only achieved when we return the practice of cheating to its low place and view it as an unacceptable phenomenon by society which is the responsibility of everyone. With this culture, the morals, values and rules of law regulating human behavior triumph, then souls rise. The scientific process is victorious to be a base for creating building cadres, and the university takes its educational role. However, we do not fly out of its existence, as it is an unnatural condition that exists in all societies, and therefore it must be dealt with as a unacceptable situation, but not despairing in the sense that it is not given more than its size.

Journal of Juridical and Political Science
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq